الآثار العراقية ودورها في حفظ التراث الثقافي في القرن العشرين: دراسة تاريخية تحليلية

م.م. علي هادي عبدالله
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية جامعة بغداد
ali.h@cis.uobaghdad.edu.iq

تاريخ النشر :٢٠٢٦/٦/٣٠

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/١١/٦ تاريخ القبول: ٢٠٢٦/٤/٢٦

DOI: 10.54721/jrashc.1.2.1693

الملخص :

يُعدّ العراق من أقدم مراكز الحضارة الإنسانية، إذ شهد نشوء حضارات عظيمة مثل سومر وأكد وبابل وآشور التي أسهمت في بناء أسس العلوم والفنون والتنظيم السياسي والاجتماعي في التاريخ. وتمثل الآثار العراقية سجلًا حضاريًا حيًا يعكس مسيرة الإنسان وإبداعه، كما تشكل عنصرًا مهمًا في الهوية الثقافية العربية. وقد مرّ هذا التراث خلال القرن العشرين بمراحل متباينة بين الاكتشاف والازدهار العلمي من جهة، والتدهور والنهب نتيجة الحروب والاضطرابات من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: التراث الأثري العراقي، حضارات بلاد الرافدين، التنقيب الأثري، نهب الآثار، الهوية الحضارية، الحروب والصراعات.

Iraqi Antiquities and Their Role in Preserving Cultural Heritage in the Twentieth Century: A Historical and Analytical Study

Assist. Instructor. Ali Hadi Abdullah
Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad

Abstract:

Iraq is considered one of the oldest centers of human civilization, where great civilizations such as Sumer, Akkad, Babylon, and Assyria emerged and contributed to the foundations of science, arts, and political and social organization in history. Iraqi antiquities represent a living cultural record that reflects humanity's journey and creativity, and they constitute an important part of Arab cultural identity. During the twentieth century, this heritage passed through contrasting stages of scientific discovery and prosperity on the one hand, and deterioration and looting caused by wars and political instability on the other.

Keywords : Iraq, Human Civilization, Iraqi Antiquities, Mesopotamian Civilizations, Cultural Identity, Cultural Heritage, Archaeological Discoveries, Wars and Looting.

المقدمة

يُعد العراق من أقدم مراكز الحضارة الإنسانية، ومهدًا لأعرق الثقافات التي عرفها التاريخ، فقد نشأت على أرضه أولى المدن والأنظمة السياسية والفكرية التي أرست أسس التطور البشري. ومن حضارات سومر وأكد وبابل وآشور انطلقت الشرارة الأولى لتطور العلوم والفنون والعمارة واللغة، وتشكلت فيها ملامح التنظيم الاجتماعي والسياسي والديني الأول في التاريخ الإنساني. وبذلك أصبحت أرض العراق مركز إشعاع حضاري امتد أثره إلى مناطق واسعة من العالم القديم وأسهم في صياغة الهوية الثقافية العربية عبر العصور، تمثل الآثار العراقية بمواقعها الواسعة ومكتشفاتها الغنية ذاكرة الأمة ومصدر فخرها، فهي ليست مجرد بقايا مادية صامتة، بل سجلٌّ حيٌّ لمسيرة الإنسان في سعيه لبناء الحضارة، وتكمن أهميتها في كونها الجسر الذي يربط الماضي بالحاضر، ويؤكد استمرارية الإبداع الإنساني في هذه الأرض. غير أنّ القرن العشرين شهد تحولات كبرى في مصير هذا التراث، إذ عرف فترات من الازدهار العلمي والاكتشاف، أعقبتها مراحل من التدهور والنهب بفعل الحروب والاضطرابات السياسية.

أولًا: أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من كونه يسلّط الضوء على الدور الذي أدّته الآثار العراقية في حفظ التراث الثقافي ، بوصفه مكونًا أساسيًا في بناء الهوية الحضارية العربية والإسلامية. فالتراث العراقي لا يخص العراق وحده، بل يمثل جزءًا من الذاكرة الثقافية المشتركة للأمة العربية، التي تشكلت عبر آلاف السنين من التفاعل الحضاري في وادي الرافدين. كما تبرز أهمية الدراسة في تحليل جهود العراق في حماية وصيانة هذا التراث، واستعراض دوره الريادي في دعم العمل الأثري العربي المشترك خلال القرن العشرين.

ثانيًا: مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في التساؤل المركزي الآتي:

١. كيف أسهمت الآثار العراقية في حفظ التراث الثقافي خلال القرن العشرين، وما التحديات التي واجهت هذا الدور في ظل التحولات السياسية والحروب والنزاعات، وتتفرع عنها تساؤلات فرعية مثل:

- ما هي الجهود المؤسسية والقانونية التي بذلتها الدولة العراقية لحماية تراثها؟
- كيف ساهمت المتاحف والمؤسسات الأكاديمية في تعزيز الوعي بالهوية الثقافية؟
- وما دور العراق في التعاون العربي والدولي لحماية التراث الثقافي المشترك؟

ثالثًا: فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن:الآثار العراقية كانت ولا تزال تمثل محورًا رئيسيًا في حفظ التراث الثقافي العربي، إلا أن هذا الدور تعرّض للتهديد نتيجة التحديات السياسية والاقتصادية، وضعف آليات الحماية القانونية والمؤسساتية في بعض المراحل التاريخية.

رابعًا: أهداف البحث:

١. توضيح الدور التاريخي للآثار العراقية في حفظ التراث الثقافي العربي.
٢. تحليل الجهود الوطنية والدولية في حماية وصيانة المواقع الأثرية العراقية.

٣. الكشف عن أثر المتاحف والتعليم الأثري في ترسيخ الهوية الوطنية والقومية.
٤. دراسة نماذج من التعاون العربي في مجال التنقيب والحماية الثقافية.
٥. تقديم توصيات علمية لتعزيز حماية التراث الثقافي العراقي والعربي.

خامسًا: منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التاريخي التحليلي القائم على تتبع التطورات التي شهدها النشاط الأثري في العراق خلال القرن العشرين وتحليلها في ضوء السياقين المحلي والعربي. كما استُعين بالمنهج الوصفي المقارن عند دراسة تجارب العراق في التعاون مع الدول والمنظمات العربية والدولية، إضافة إلى تحليل النصوص القانونية والتقارير الرسمية والبحوث الأكاديمية ذات الصلة.

سادسًا: هيكلية البحث: جاء البحث في ثلاثة محاور رئيسة، تسبقها مقدمة وتليها خاتمة:

المحور الأول: أهمية الآثار والمتاحف في حفظ التراث الثقافي العربي.

المحور الثاني: دور الآثار والمتاحف العراقية في بناء الوعي الوطني والهوية الثقافية العربية.

المحور الثالث: وسائل حماية وصيانة الآثار والتراث الثقافي في العراق، والتعاون العربي والدولي في هذا المجال، وثم تُختتم الدراسة بعرض النتائج والتوصيات.

المحور الأول: أهمية الآثار والمتاحف في حفظ التراث الثقافي

تُعد الآثار والمتاحف العراقية من أهم الركائز التي تحفظ التراث الثقافي العربي والإنساني، فهي تمثل الذاكرة المادية للحضارات التي نشأت في بلاد الرافدين منذ آلاف السنين، وتُظهر الاكتشافات الأثرية في العراق مدى العمق التاريخي للمجتمع العربي قبل الإسلام وبعده، إذ شكّلت هذه الآثار رصيدا فكريا وحضاريا مهولا أسهم في صياغة الهوية الثقافية للمنطقة بأسرها[١]، منذ بدايات القرن العشرين، ومع تأسيس مديرية الآثار العامة العراقية سنة ١٩٢٤، بدأت الدولة العراقية الحديثة بجهود حثيثة لتنظيم أعمال التنقيب والحفاظ على المواقع الأثرية، وكان الهدف من هذه الجهود هو إبراز الوجه الحضاري للعراق كمنبع للحضارات الإنسانية الكبرى، وإظهار مساهماته في تكوين الإرث الثقافي، ففي تلك المرحلة، شهد العراق نشاطًا أثرياً واسعاً بمشاركة بعثات عراقية وأجنبية كشفت عن مواقع بارزة مثل أور، نينوى، بابل، وآشور، وهي مواقع تحمل في طياتها أدلة على التطور العمراني والفكري الذي أسهم في تشكيل ملامح الحضارة العربية اللاحقة [٢].

كما أسهمت المتاحف العراقية، وفي مقدمتها المتحف العراقي الذي تأسس عام ١٩٦٦م، في حفظ وعرض الموروث الثقافي، فقد تحوّل المتحف إلى مؤسسة علمية وثقافية تؤدي وظيفة مزدوجة: فهي من جهة مركز للبحث الأكاديمي، ومن جهة أخرى وسيلة للتثقيف العام وبناء الوعي بالهوية الوطنية، وفي هذا السياق كانت المعروضات الأثرية تُقدَّم باعتبارها شواهد حية على عبقرية الإنسان العراقي وقدرته على الإبداع والإعمار منذ أقدم العصور [٣]، ولم تقتصر أهمية الآثار على بعدها التاريخي، بل امتدت لتكون وسيلة لبناء الانتماء الوطني والقومي، فالموروث

الحضاري الذي تحتضنه المتاحف العراقية أسهم في ترسيخ شعور الانتماء لدى المواطنين، وربط الأجيال الجديدة بجذورها التاريخية، وبذلك، أصبحت الآثار العراقية مصدر فخر قومي يُعبّر عن وحدة الماضي والحاضر، وعن امتداد الحضارات في الزمان والمكان، وعلى المستوى العربي، مثّلت الآثار العراقية جزءاً أساسياً من التراث الثقافي المشترك، إذ ساهمت في إغناء الوعي العربي بوحدة المصير الثقافي، فالكتابات المسمارية التي نشأت في العراق كانت البذرة الأولى لعلوم اللغة والإدارة في الشرق الأدنى، كما أن المنجزات المعمارية والفنية البابلية والآشورية شكّلت نموذجاً تأثّر به الفن العربي والإسلامي في فترات لاحقة [٤].

وعليه فإن أهمية الآثار والمتاحف العراقية لا تكمن في قيمتها المادية أو الجمالية فحسب، بل في كونها تحفظ روح الأمة وهويتها الثقافية، وتشكل ركيزة أساسية في دراسة نشأة الفكر وتطوره، وهي في الوقت نفسه تمثل منطلقًا للحوار الحضاري مع العالم، إذ تُبرز إسهامات العرب الأوائل في تقدم الإنسانية.

المحور الثاني :الآثار والمتاحف العراقية ودورهما في بناء الوعي الوطني والهوية الثقافية للعراق والعالم العربي

تمثل الآثار والمتاحف العراقية ركيزة أساسية في بناء الوعي الوطني وتشكيل الهوية الثقافية للعراق والعالم العربي، فالتراث الأثري ليس مجرد سجل مادي للحضارات القديمة، بل هو عنصر فاعل في تكوين الوعي الجمعي والذاكرة التاريخية التي تربط الأجيال الحاضرة بالماضي، وتغرس فيهم الشعور بالانتماء إلى وطنٍ عريقٍ ضاربٍ في عمق التاريخ الإنساني، لقد لعبت الآثار العراقية منذ بدايات القرن العشرين دوراً محورياً في إعادة إحياء فكرة الانتماء إلى الوطن الحضاري، لاسيما بعد استقلال العراق عام ١٩٣٢، حين سعت الدولة الحديثة إلى توظيف الإرث الأثري كوسيلة لإبراز أصالة الأمة العراقية ضمن محيطها العربي. وقد انعكس هذا التوجه في المناهج الدراسية والإنتاج الثقافي، إذ رُوّج لفكرة أن العراق هو مهد الحضارة الإنسانية ومركز الإشعاع القديم، الأمر الذي ساهم في ترسيخ وعي قومي عميق لدى الأجيال الناشئة [٥].

أما المتاحف العراقية، فقد شكّلت فضاءات رمزية لحفظ الذاكرة الجماعية وتعزيز الانتماء الوطني. فالمتحف العراقي، منذ تأسيسه في القرن الماضي، لم يكن مجرد مؤسسة لعرض القطع الأثرية، بل أصبح رمزاً للهوية الوطنية ومكاناً لترسيخ الفخر بالانتماء إلى العراق التاريخي. إن زيارة الطلبة والعائلات للمتحف كانت تمثل تجربة وجدانية تُعيد ربط المواطن بجذوره الحضارية، إذ تحمل كل قطعة أثرية في قاعاته قصة من الماضي المجيد تُجسد إنجازات الأجداد الذين شيدوا أولى المدن وسنّوا القوانين وابتكروا الكتابة [٦].

إن العلاقة بين التراث الأثري والهوية الوطنية في العراق علاقة تكاملية عميقة، فكلما ازداد الاهتمام بالآثار دراسةً وصيانةً، تعزّز الإحساس بالانتماء، وقد أدركت الحكومات المتعاقبة هذه الحقيقة فدعمت مشاريع التنقيب والتعليم الأثري، وأقامت

المعارض الثقافية التي تُبرز عمق الحضارة العراقية، كما شارك العراق بفاعلية في المؤتمرات العربية والدولية المعنية بالتراث الثقافي، ليؤكد أن تراثه ليس وطنياً فحسب، بل هو جزء لا يتجزأ من التراث الإنساني المشترك [٧]، وفي هذا السياق، لم يقتصر دور العراق على الحفاظ على تراثه الوطني، بل امتد ليشمل الإسهامات الآثارية العراقية في البلاد العربية، في إطار التعاون الثقافي العربي خلال مرحلة ازدهار النشاط الأثري في سبعينيات القرن العشرين، فقد سعت الكوادر الآثارية العراقية إلى نقل خبراتها إلى الدول العربية الشقيقة، ما جعل العراق مركزاً إقليمياً للمعرفة والخبرة الأثرية في العالم العربي ومن هذه الدول العربية هي [٨]:

اولا: ليبيا، كان للأستاذ طه باقر – أحد رواد علم الآثار العراقيين – دور بارز في تأسيس الحركة الأثرية هناك، إذ عُيّن خبيراً فنياً عام ١٩٦٥م ثم مستشاراً في مصلحة الآثار الليبية التي كانت تفتقر إلى الاختصاصيين، وقد أسهم في تدريب الفنيين الليبيين على أساليب التنقيب والصيانة الميدانية، كما أشرف على أعمال المسح الأثري ونشر العديد من البحوث باللغتين العربية والإنجليزية عن المواقع الليبية، قبل أن يترأس تحرير مجلة ليبيا القديمة حتى عام ١٩٧٠ والى جانب الاستاذ طه باقر الاستاذ الدكتور سعدي ابراهيم الدراجي الذي كان له بصمة في ليبيا وله اربع كتب منها: زليتن دراسة في العمارة الاسلامية، و بنغازي دراسة في العمارة الاسلامية. وجامع بوقلاز (عصمان) في مدينة بنغازي. عمائر من ليبيا في العصر العثماني . [٩]

ثانياً: الإمارات العربية المتحدة. فقد تم توقيع اتفاقية تعاون أثري وثقافي مشترك بين العراق والإمارات عام ١٩٧١م، أُرسلت بموجبها بعثات آثارية عراقية لتنفيذ أعمال المسح والتنقيب في مناطق متعددة، من أبرزها منطقة مليحة في الشارقة عام ١٩٧٣، ثم في إمارات عجمان ورأس الخيمة وأم القيوين، وأخيراً في جزيرة أم النار بأبوظبي عام ١٩٧٥، وقد حققت هذه البعثات نتائج علمية مهمة أسهمت في الكشف عن مراحل الاستيطان القديمة في الخليج العربي [١٠].

رابعاً: البحرين، شاركت البعثات العراقية في مشاريع أثرية إنقاذية خلال عامي ١٩٧٤ و١٩٨٤، تضمنت دراسة المدافن والمواقع الإسلامية القديمة، بالتعاون مع بعثات أجنبية أخرى، ما عزّز من مكانة العراق في مجال البحث الأثري الإقليمي [١١].

خامساً: اليمن كان للعراق دور مميز فيها، حيث أوفدت مديرية الآثار بعثة عراقية عام ١٩٧٦م للقيام بمسوحات ميدانية في محافظات يمنية متعددة، كما تم استقبال عدد من الآثاريين اليمنيين للتدريب في العراق لمدة عامين بموجب اتفاقية تعاون ثقافي وعملي، ما ساعد في تطوير الكفاءات اليمنية في مجال الدراسات الأثرية وكان من اهم الاساتذة الاكادميين العراقيين الذين كان لهم دور في دراسات الاثرية في اليمن من هؤلاء الاساتذة الدكتور غازي رجب محمد استاذ العمارة الاسلامية في جامعة بغداد قسم الاثار ترك بحوث عدة عن الاثار الاسلامية في اليمن عندما كان معارا في جامعة صنعاء، وكذالك ربيع القيسي وصباح الشكري كتابهم "دراسة ميدانية لمسوحات مواقع اثرية في شطري القطر اليمني [١٢].

لقد عكست هذه المساهمات الدور الريادي للعراق في دعم المشاريع الثقافية والحفاظ على الموروث الحضاري وأظهرت أن التراث العراقي لا يخص العراق وحده، بل يمثل بعداً عربياً وإنسانياً واسعاً، فقد أسهمت الاكتشافات الأثرية العراقية في تعزيز الروح خلال القرن العشرين، إذ أصبحت مواقع مثل بابل ونينوى رموزاً عربية مشتركة تُستحضر في الخطاب الثقافي والسياسي للدلالة على وحدة التاريخ والمصير، وفي هذا الإطار، اكتسبت المتاحف العراقية بعداً تربوياً وثقافياً مهماً، إذ لم تقتصر وظيفتها على العرض الأكاديمي، بل تحولت إلى أدوات تعليمية تُغرس من خلالها قيم المواطنة واحترام التاريخ، فالطفل الذي يشاهد في المتحف تمثال الملك حمورابي أو الزقورة في أور يتعلّم معنى الأصالة والهوية، ويشعر بأن انتماءه للوطن ليس مجرد علاقة قانونية، بل هو امتداد حضاري وثقافي عميق [١٣].

المحور الثالث: وسائل حماية وصيانة الآثار والتراث الثقافي

إنّ فكرة حماية الآثار والتراث الثقافي والحضاري تمتد جذورها إلى العصور القديمة، إذ أدركت الحضارات منذ نشأتها أهمية صون ما خلفته من منجزات مادية ورمزية تعبّر عن هويتها ووجودها الإنساني ومع تطوّر تلك الحضارات عبر الزمن، بدأت مفاهيم الحماية تتبلور تدريجياً من خلال إقرار القواعد القانونية والأعراف الدولية التي تهدف إلى توفير الحماية للتراث وتعزيزها، خاصة بعد إدراك العالم الحديث أن الحفاظ على التراث العالمي أثناء النزاعات المسلحة لا يقل أهمية عن حماية حياة الإنسان ذاته. فالتراث الثقافي يُعدّ تجسيداً للقيم التاريخية والروحية والحضارية للشعوب، وهو المرآة التي تعكس هويتها وذاكرتها الجمعية [١٤].

كانت مرحلة السيطرة العثمانية على العراق، الممتدة من عام (١٥٣٤م) حتى عام (١٩١٨م)، ولا سيما خلال القرن التاسع عشر، من أكثر المراحل التاريخية التي شهدت تدميرًا ونهبًا واسعًا للآثار العراقية ونقلها إلى المتاحف الأوروبية. فقد تميّزت الإدارة العثمانية حينها بتقصير واضح في حماية الإرث الحضاري للعراق، مما أتاح المجال أمام الرحالة والمستكشفين والبعثات الأجنبية لممارسة التنقيبات الأثرية بحرية شبه مطلقة، وأسهمت سهولة الحصول على الفرمانات السلطانية في تفاقم الوضع، إذ كانت تلك الأوامر الرسمية تتيح للأجانب التنقيب ونقل المكتشفات إلى بلدانهم دون رادع سياسي أو قانوني من الدولة العثمانية، واستمرت عمليات النهب والتهريب حتى عام (١٨٨٤م)، حين صدر قانون الآثار العثماني الذي نصّ على أن جميع الآثار المكتشفة تُعدّ ملكًا للحكومة العثمانية. غير أن ضعف تطبيق هذا القانون، واستمرار النفوذ الأجنبي داخل الدولة، جعلا من الصعب الحدّ من تهريب الكنوز الأثرية العراقية. [١٥]

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى وتغيّر موازين القوى السياسية في المنطقة، خضع العراق للانتداب البريطاني بموجب الاتفاقيات الدولية التي فرضت على الدولة العثمانية. ونتيجة لذلك أُلغي قانون الآثار العثماني، وصدر تشريع جديد يقضي بتقسيم المكتشفات الأثرية بين البعثات الأجنبية والمتاحف المحلية. وفي ظل هذا الانتداب،

قامت جيرترود بيل (مس بيل)، بصفتها مديرة دائرة الآثار الفخرية، بإعداد مشروع قانون جديد للآثار العراقية رفعته إلى وزارة المعارف مطالبةً بالإسراع في إقراره،وبعد إعلان الحكم الوطني في العراق عام (١٩٣١م)، وبناءً على موافقة مجلس الوزراء، صدر قانون الآثار القديمة لعام ١٩٢٤م، الذي مثّل خطوة محورية في تنظيم شؤون التراث الأثري العراقي وحمايته من العبث والتهريب. [١٦]

وفي هذا الإطار، أصبحت حماية وصيانة الآثار والتراث الثقافي في العراق قضية محورية شغلت اهتمام المؤسسات الوطنية والدولية طوال القرن العشرين، نظرا لما تمتلكه البلاد من ثروة أثرية استثنائية تمثل سجلًا حيًّا لتطور الحضارة الإنسانية منذ فجر التاريخ. ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات كبيرة ناجمة عن التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرّ بها العراق، مما جعل قضية الحفاظ على التراث تتخذ طابعًا استراتيجيًا يتطلب تكامل السياسات الوطنية مع الجهود الأكاديمية والمجتمعية[١٧]، ومنذ تأسيس مديرية الآثار العامة عام ١٩٢٤م، بدأ الاهتمام الرسمي بتنظيم العمل الأثري وتحديد مهام التنقيب والصيانة والتوثيق، مع سنّ تشريعات أولية لتنظيم عمليات الحفر والاكتشاف ومنع تهريب القطع الأثرية[١٨] ومع تطور العمل الإداري، أُنشئت الهيئة العامة للآثار والتراث لتكون الجهة المسؤولة عن صيانة المواقع الأثرية والمتاحف الوطنية والإشراف على البعثات التنقيبية، مما شكّل نواةً لإطار مؤسساتي متكامل لحماية التراث الثقافي العراقي. وأسهمت هذه الجهود في تحقيق إنجازات مهمة في مجالات الترميم والتوثيق العلمي، مما جعل العراق واحدًا من أبرز الحواضن التاريخية للذاكرة الإنسانية المشتركة [١٩].

أولاً: الجهود التشريعية والتنظيمية: خلال القرن العشرين، اتخذت الدولة العراقية سلسلة من الإجراءات القانونية الهادفة إلى حماية التراث الأثري وصون مكونات الهوية الحضارية للبلاد، فقد صدر قانون الآثار الأول عام ١٩٣٦، الذي وضع الأسس الأولى لحماية المواقع الأثرية ومنع الاتجار غير المشروع بالقطع القديمة غير أن هذا القانون كان يقتصر في جوهره على حماية الأبنية الأثرية فقط، مما استدعى تعديله لاحقا بموجب القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٤ لتوسيع نطاق الحماية ليشمل بعض عناصر التراث الثقافي، وقد نصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا التعديل على أنه: يجوز لمديرية الآثار والهيئة العامة للآثار والتراث اعتبار الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يقل عمرها عن مائتي سنة من الآثار، إذا كانت المصلحة العامة تقتضي المحافظة عليها لما تحمله من قيمة تاريخية أو قومية أو دينية أو فنية، على أن يتم ذلك بقرار من الوزير وينشر في الجريدة الرسمية هذا النص جرى تثبيته لاحقًا في قانون الآثار رقم ٨٠ لسنة ١٩٧٩، مما شكّل تطورًا مهماً في فلسفة التشريع الأثري بالعراق [٢٠]، ومع دخول الألفية الجديدة، جاء قانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ ليُعدّ من أبرز القوانين الحديثة التي نظّمت أعمال التنقيب والتوثيق والحفظ، وفرضت عقوبات رادعة بحق المتجاوزين والمهربين، وقد أكد هذا القانون على أهمية توثيق الأبنية والمناطق التراثية، وإعداد الخرائط والمصورات الخاصة بها، وإصدار

القرارات اللازمة لحمايتها من أي تجاوز أو تغيير في طبيعتها ووظيفتها الأصلية، كما شددت مواده على ضرورة عدم التصرّف في الأبنية والأسواق والشوارع التراثية أو تغيير استخدامها إلا بعد موافقة السلطة الآثارية والجهات المختصة، ممثلةً بالهيئة العامة للآثار والتراث ودائرة التراث ودائرة التصاميم في أمانة بغداد، التي تتولى مهام المسح والتوثيق والتصنيف الميداني للمواقع والمباني التراثية في عموم البلاد [٢١].

ورغم أهمية هذه التشريعات في ترسيخ إطار قانوني لحماية التراث، إلا أن ضعف تطبيقها في بعض المراحل، لاسيما في فترات الاضطرابات الأمنية والسياسية، قلّل من فاعليتها، وسمح بانتشار ظواهر النهب والتهريب والتخريب التي طالت العديد من المواقع والمتاحف العراقية، خصوصا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وتجدر الإشارة إلى أن حماية الممتلكات الثقافية، سواء المادية منها أو الفكرية، تعتمد بالدرجة الأولى على الوعي المجتمعي بأهمية هذا التراث ودوره في تكوين الهوية الوطنية، فالحفاظ على التراث ليس مسؤولية المؤسسات الأثرية أو السياحية فحسب، بل هو واجب جماعي تشترك فيه مختلف قطاعات المجتمع، من مؤسسات الدولة إلى الأفراد، كما تتحمل الأجهزة الأمنية والرقابية دوراً أساسياً في حماية الحدود والمنافذ والموانئ، باستخدام التقنيات الحديثة للكشف عن عمليات التهريب، والتعاون مع الشرطة الدولية (الإنتربول) والبعثات الدبلوماسية لاسترجاع الممتلكات الثقافية المسروقة وفقًا للاتفاقيات الدولية النافذة. [٢٢]

ولا يمكن إنكار أن المنظمات الدولية والإقليمية تبذل جهودًا حثيثة في هذا المجال، من خلال إصدار تشريعات واتفاقيات تهدف إلى صون الممتلكات الثقافية وإبعادها عن آثار الحروب والنزاعات، غير أن الإشكالية تكمن في أن العديد من هذه القرارات تفتقر إلى الإلزام القانوني الفعلي، مما يحدّ من قدرتها على فرض العقوبات أو ردع المعتدين، كما حدث في العراق إبان الاحتلال الأمريكي، حين تعرّضت المتاحف والمواقع الأثرية لأعمال نهب وتخريب واسعة في ظل غياب آليات تنفيذية فعّالة لحماية التراث الوطني [٢٣].

وبعد الاجتياح العسكري للعراق عام ٢٠٠٣ تضرر التراث الثقافي العراقي بشدة، إذ تعرّضت المتاحف (لا سيما المتحف الوطني في بغداد) والمكتبات والمواقع الأثرية لنهب واسع ووثّق المجتمع الدولي خسائر جسيمة، استجابةً لذلك، اتخذت الولايات المتحدة سلسلة من الإجراءات القانونية والسياساتية تهدف إلى الحد من تهريب القطع الأثرية وإعادة ما تم تهريبه، أبرزها تشريعات استثنائية وإجراءات تنفيذية ربطت بين سلطات الجمارك والدبلوماسية الأمريكية بهدف فرض قيود استيراد على المواد الأثرية العراقية [٢٤]، وفي ٣ كانون الأول ٢٠٠٤ أقرّ الكونغرس الأمريكي عنوانًا ضمن قانون عام أوسع يُعرف رسمياً باسم(قانون الحماية الطارئة للآثار الثقافية العراقية لعام ٢٠٠٤، يمنح هذا التشريع الرئيس سلطة ممارسة صلاحياته بموجب قانون تنفيذ اتفاقية الممتلكات الثقافية (CPIA)) لفرض قيود استيراد على "المواد الأثرية أو الإثنو-لوجية العراقية" دون الحاجة إلى طلب رسمي من الحكومة العراقية،

ويعرّف المواد المشمولة بأنها تلك التي أُزيلت بطريقة غير قانونية منذ اعتماد قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ (٦ آب ١٩٩٠)، تنتهي سلطة الطوارئ هذه بتاريخ محدّد (انتهت صلاحيات الطوارئ الأصلية في ٣٠ سبتمبر ٢٠٠٩ بموجب نص القانون لكن ممارسات تنظيمية لاحقة وسجلات تنفيذية مكّنت من فرض قيود عبر لوائح CBP) [٢٥].

ثانيًا: جهود الترميم والتوثيق العلمي: شهد العراق خلال القرن العشرين جهودًا واسعة في مجال الترميم والتوثيق الأثري، اتسمت بالمنهجية العلمية وتكامل العمل الميداني والإداري، فمنذ تأسيس مديرية الآثار القديمة عام ١٩٣٥، بدأت أعمال المسح والتنقيب في المباني الإسلامية ببغداد، ثم توسعت لتشمل مواقع تعود إلى العصور قبل الإسلام، مثل الوركاء ونينوى وخرسباد وعقرقوف وأريدو والحضر، ما أتاح كشف حقائق جديدة عن تاريخ وادي الرافدين [٢٦]، ورغم الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها البلاد، تمكنت المديرية من مواصلة نشاطها حتى أصبحت في خمسينيات القرن الماضي من أكثر المؤسسات الأثرية نشاطًا في الشرق الأدنى، إذ نُظِّمت حملات تنقيب وصيانة متميزة شاركت فيها بعثات عراقية وأجنبية، وتُوجت هذه الجهود باستضافة المؤتمر العربي الثاني للآثار في بغداد عام ١٩٥٧ بمشاركة منظمة اليونسكو [٢٧].

وفي الستينيات والسبعينيات، رافق التطور العمراني في العراق تنفيذ حملات إنقاذية كبرى لحماية المواقع الأثرية المهددة بالغرق بسبب مشاريع السدود والري، مثل سدود دوكان ودر بندخان والموصل وحمرين وحديثة، وقد كشفت هذه الحملات عن عشرات المواقع التي تعود إلى عصور ما قبل التاريخ، وأسهمت في إنقاذ كمٍّ هائل من المعالم المهددة بالاندثار بجهود عراقية ودولية مشتركة [٢٨]،كما أطلقت بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٥ عدة مشاريع وطنية للترميم العلمي في مواقع عدة مثل الحضر، وسامراء، والأخيضر، وقره سراي، و إيوان المدائن ، واستخدمت فيها تقنيات حديثة في البناء والحفظ، بالتعاون مع بعثات ألمانية وفرنسية وإيطالية [٢٩]، فضلاً عن مساهمة الجامعات العراقية، ولا سيما جامعتي بغداد والموصل، في إعداد الدراسات الأكاديمية حول تطوير أساليب الترميم واستخدام المواد الحديثة في الصيانة، كما وثقت آلاف القطع الأثرية بالتصوير والرسم الهندسي لتكوين قاعدة معرفية أساسية لحفظ الذاكرة الأثرية [٣٠]، وانتقلت المديرية في سبعينيات القرن العشرين إلى مرحلة أكثر تطورًا تمثلت في مشاريع إحياء المدن الأثرية الكبرى، وفي مقدمتها مشروع إحياء مدينة بابل الذي بدأ عام ١٩٧٧ بمخطط متكامل للترميم والصيانة وإنشاء متاحف ومراكز ثقافية، ثم تلاه مشروع إحياء مدينة آشور عام ١٩٧٨ الذي هدف إلى تحويل المدينة إلى متحف مفتوح يعرض معالمها بعد إعادة ترميمها. [٣١]

ثالثًا: المجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية :يُعدّ المجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية من الركائز الأساسية في حماية التراث الثقافي وصون الهوية الوطنية، إذ تشكّل المشاركة المجتمعية والتعليمية وسيلة فعالة لترسيخ الوعي بقيمة الآثار بوصفها

جزءا من كيان الوطن وذاكرته التاريخية، فقد ساهمت التوعية بمفهوم الآثار كهوية وطنية في تعزيز إدراك المواطنين لأهمية الحفاظ على المواقع الأثرية من العبث والتجاوزات [٣٢]، وأسهمت المدارس والجامعات ووسائل الإعلام في نشر هذا الوعي من خلال المناهج الدراسية، والبرامج الثقافية، والمعارض المتنقلة التي عرّفت الأجيال بتاريخ العراق العريق، وهدفت إلى تشجيع الشباب على زيارة المواقع الأثرية والتفاعل مع المتاحف باعتبارها مراكز للتربية الثقافية والوعي الحضاري [٣٣].

أما على الصعيد الأكاديمي، فقد شهد العراق منذ تأسيس الحكم الوطني عام ١٩٢١م تطورا نوعياً في الاهتمام بالآثار، إذ تأسست أول دائرة حكومية وطنية تُعنى بشؤونها، تلتها تشريعات قانونية لتنظيم أعمال التنقيب والحماية، كما استُحدث قسم أكاديمي لتدريس علم الآثار، ما مهّد الطريق أمام الكفاءات الوطنية لتولي مسؤولية تطوير هذا المجال والارتقاء به علميًا ومهنياً، وقد مثّل تأسيس دائرة الآثار العامة وصدور قانون الآثار ثم إنشاء قسم الآثار في جامعة بغداد، نقطة تحول في مسيرة علم الآثار العراقي، حيث أصبحت الكوادر الوطنية قادرة على الجمع بين الخبرة الميدانية والدراسة الأكاديمية، ومن أبرز الرواد الذين ساهموا في تأسيس هذا المسار العلمي الأستاذان طه باقر وفؤاد سفر، اللذان عالم الاثار فؤاد سفر الذي يعد باحثا ومنقبا على ملاك دائرة الاثار العراقية، وكذلك طه باقر من ابرز باحثي دائرة الاثار ثم نقل الى قسم الاثار في جامعة بغداد قبيل وفاته بسنوات قليلة، درسا علم الآثار واللغات القديمة في جامعات عالمية، ثم أسهما في بناء القاعدة العلمية العراقية في هذا المجال، ومن الباحثين المؤسسين الذين تركوا بصمة في اثار العراق ومتاحفه فرج بصمجي، والمنقب الكبير، مصطفى محمد على، وناصر النقشبندي، ومصطفى جواد، وبشير فرنسيس، ومعظم هؤلاء منقبين وباحثين وخبراء ومدراء في دائرة الاثار عملوا منذ الثلاثينيات في كل انحاء العراق، ولا ننسى الاشارة الى اساتذة قسم الاثار في جامعة بغداد الرواد الاوائل منهم رحمهم الله مثل تقي الدباغ وخالد الاعظمي وفاضل عبد الواحد وطاهر العميد وناهض [٣٤]، استمر هذا التطور حتى تأسيس كلية الآثار في جامعة الموصل عام ١٩٧٠م، التي تُعدّ اليوم من أبرز المؤسسات الأكاديمية المتخصصة، الذي تولى اهتماماً بالدراسات الاثرية وخصوصاً اللغاة القديمة ومنها التركيز على الخط المسماري، وبعدها فتح (مركز البحوث الآثارية والحضارية)، كما اسس متحفاً خاصاً بجامعة الموصل للاثار في كلية الاداب جامعة الموصل عام١٩٩٤م لتؤكد أن حماية التراث ليست مسؤولية حكومية فحسب، بل هي ثمرة تكامل بين المجتمع المحلي والمؤسسات التعليمية والعلمية في الحفاظ على هوية العراق الحضارية الممتدة عبر العصور [٣٥]، كما افتتحت اقسام علمية اخرى مختصة في الآثار في الجامعات العراقية ومن هذه الجامعات(سامراء، والبصرة ، والانبار، وبابل، والقادسية وصلاح الدية في كردستان العراق، ثم فتح مركز دراسات الكوفة في جامعة كوفة قسم مختص بعلم الآثار [٣٦].

شهدت الجامعات العراقية منذ أواخر ستينيات القرن العشرين نشاطاً آثارياً ملحوظاً أسهم في تطوير الدراسات الميدانية، فقد بدأت جامعة الموصل أولى تنقيباتها عام ١٩٦٨م في بوابة أدد بمدينة نينوى، وحققت نتائج مهمة شجّعتها على المشاركة في مشاريع الإنقاذ، ولا سيما مشروع إنقاذ حوض سد الموصل عام ١٩٧٧م، إضافة إلى عملها في تل حلاوة ضمن مشروع حوض سد حمرين ، وفي السياق نفسه، قام قسم الآثار في جامعة بغداد بتنقيبات متميزة في مواقع عدة، أبرزها الكشف عن أجزاء من مدينة بغداد المدورة عام ١٩٦٩م، وتنقيبات تل أسود التي امتدت لسبعة مواسم وأثمرت مجموعة مهمة من اللقى الفخارية والمعدنية، فضلاً عن دور القسم في مشاريع الإنقاذ بحوض حمرين وموقع سبار (أبو حبة) الذي استمر العمل فيه ٢٤ موسماً وأسفر عن اكتشاف مكتبة كبيرة من الرقم المسمارية [٣٧].

أما جامعة البصرة فقد شاركت بين ١٩٧٠ و١٩٧٢ في تنقيبات تلول الشعيبة، بينما بدأت جامعة القادسية منذ ١٩٨٩م تنقيباتها في موقع مدينة مرد، التي مثلت أول عمل علمي منظم في الموقع بعد فترة طويلة من التخريب والنبش غير الشرعي، وبعد عام ٢٠٠٣م تراجعت فرص التنقيب الميداني بسبب الظروف العامة، مما صعّب عملية تدريب طلبة أقسام الآثار، باستثناء مبادرة كلية الآثار/جامعة الموصل عام ٢٠١١ في موقع نينوى. ورغم تراجع النشاط الميداني، استمرت الدراسات والبحوث الأكاديمية بالتطور، خاصة عبر رسائل الدراسات العليا التي سعت إلى مراجعة التراث الآثاري المكتوب من قبل الأجانب وتقديم رؤية عراقية أصيلة لتاريخ العراق القديم [٣٨].

رابعًا: التعاون العربي والدولي: إن فكرة الحماية الدولية للآثار والتراث الثقافي والحضاري تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ، إذ أدركت الحضارات القديمة أهمية صون ما تمثله من منجزات إنسانية مادية وروحية ومع تطور المجتمعات عبر العصور، أخذت هذه الفكرة تتبلور تدريجيًا من خلال سنّ القواعد القانونية والاتفاقيات الدولية الرامية إلى تعزيز حماية التراث الإنساني والحفاظ عليه من العبث والدمار، وفي العصر الحديث، ازدادت أهمية هذه الحماية ولا سيما أثناء النزاعات المسلحة، حيث أصبح الحفاظ على التراث الثقافي الذي يمثل القيم التاريخية والروحية للشعوب مساوياً في الأهمية لحماية الإنسان نفسه، لما يشكله هذا التراث من تعبير عن الهوية الثقافية والحضارية للأمم، ومع اتساع رقعة الحروب وما صاحبها من تدمير وطمس للمعالم الأثرية، سارع المجتمع الدولي إلى إقرار آليات قانونية وتنظيمية تكفل حماية الممتلكات الثقافية والحضارية، عبر مؤتمرات دولية أصدرت قرارات ومبادئ تؤكد هذا الاتجاه ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما صدر عن الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ التي شددت على الحماية المطلقة للآثار والأعمال الفنية[٣٩].

تتابعت بعد ذلك الجهود الدولية، فتم إعداد مشروع اتفاقية لحماية التراث الثقافي عام ١٨٢٣ بجهود الرئيس الأمريكي جون آدامز، ثم جاءت اتفاقية جنيف للصليب الأحمر لتؤكد أهمية حماية التراث الثقافي والطبيعي أثناء الحروب، تبعتها توصيات المكتب الدولي للبريد التي دعت إلى صون التراث من أي تأثيرات سلبية نتيجة

النزاعات الدولية، كما أكدت اتفاقية باريس عام ١٨١٥ على حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وتلتها اتفاقية ١٨٨٥ لحماية البعثات العلمية، واتفاقية برن عام ١٨٨٦ لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ثم اتفاقيتا لاهاي لعامي ١٨٩٩ و١٩٠٧ اللتان تناولتا حماية الممتلكات الثقافية زمن الحرب، وتواصلت الجهود مع معاهدة فرساي عام ١٩١٩ التي نصت على إعادة الممتلكات الأثرية المنهوبة إلى بلدانها الأصلية، واتفاقية سان جرمان في العام نفسه، وميثاق واشنطن عام ١٩٣٥ الخاص بحماية الآثار والمؤسسات العلمية والفنية [٤٠].

أما المحطة الأبرز فتمثلت في اتفاقية لاهاي لعام ١٩٥٤ والبروتوكولين الملحقين بها (١٩٥٤ و١٩٩٩)، إذ شكلت الأساس القانوني الأهم في الحماية الدولية للآثار والتراث الثقافي أثناء النزاعات المسلحة، حيث نصت على وجوب احترام هذه الممتلكات وتجنب المساس بها، وتتابعت بعد ذلك الاتفاقيات المكملة، أبرزها اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٠ التي هدفت إلى منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، واتفاقية باريس لعام ١٩٧٢ الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي ونقله إلى الأجيال المقبلة، ثم اتفاقية التراث المغمور بالمياه لعام ٢٠٠١، وأخيرًا اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٣، وكلها أكدت على ضرورة الحفاظ على التراث الإنساني، وتعزيز الوعي العالمي بأهميته بوصفه جزءًا لا يتجزأ من هوية الشعوب وذاكرتها التاريخية [٤١].

شهدت فكرة الحماية الدولية للآثار تطوراً كبيراً منذ مطلع القرن العشرين، حيث شكّلت عصبة الأمم (١٩٢٠–١٩٤٦) أول محاولة دولية لتنظيم حماية الممتلكات الثقافية، إذ أنشأت لجنة للتعاون الفكري عام ١٩٢١ وأعدّت عام ١٩٣٨ مشروع اتفاقية لحماية الآثار أثناء النزاعات، لكنه لم يُنفّذ بسبب اندلاع الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب، وُلدت منظمة الأمم المتحدة (١٩٤٦) التي تبنّت مبادئ التعاون الثقافي، وأصدرت الجمعية العامة قرارات عديدة تؤكد حق الدول في استعادة آثارها المنهوبة، ومنها قرارات دعمت مطالب العراق في استرداد تراثه الثقافي، وإن كان تطبيقها محدودًا، وتعد منظمة اليونسكو (UNESCO) منذ تأسيسها عام ١٩٤٥ الركيزة الأساسية لحماية التراث الثقافي عالميًا، إذ أطلقت اتفاقيتي عامي ١٩٧٠ و١٩٧٢ اللتين حظرتا الاتجار غير المشروع بالآثار ونظّمتا حماية مواقع التراث العالمي، وأسهمت بشكل فعّال في استعادة العراق لعدد من آثاره المسروقة خلال السبعينيات والثمانينيات [٤٢].

وفي الإطار العربي، تأسست المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) عام ١٩٧٠ لتعزيز التعاون الثقافي العربي وصون التراث المشترك، فعملت على دعم مراكز الترميم وتنسيق الجهود لمواجهة تهريب الآثار، أما المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) التي أُنشئت عام ١٩٧٩، فقد ركزت على حماية الهوية الإسلامية والآثار التاريخية في الدول الأعضاء، وساهمت في توثيق المعالم الإسلامية بالعراق وتوعية المجتمعات بأهمية صونها، وعلى الصعيد المهني، كما اضطلع

المجلس الدولي للمتاحف (إيكوم)، المنشأ عام ١٩٤٦، بدور محوري في منع تهريب المقتنيات المتحفية ووضع "القوائم الحمراء" للقطع المعرضة للنهب، ومنها آثار العراق بعد الحروب، كما ساهم المركز الدولي لصون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم)، الذي تأسس في روما عام ١٩٥٩، في تدريب الكوادر العراقية على الترميم وحماية المواقع المتضررة، وأخيرًا، أنشئ صندوق التراث العالمي سنة ١٩٧٢ لدعم تنفيذ اتفاقية حماية التراث العالمي، فموّل العديد من مشاريع الصيانة والترميم في المواقع المهددة بالخطر، بما في ذلك تلك الواقعة في العراق خلال تسعينيات القرن العشرين، وهكذا أسهمت هذه المنظمات مجتمعة في بناء منظومة دولية متكاملة لحماية التراث الإنساني، كان للعراق نصيب مهم منها رغم ما واجهه من تحديات سياسية وأمنية متكررة. [٤٣].

خامسًا: توظيف التكنولوجيا الحديثة: مع تطور العلوم الرقمية، بدأت المؤسسات الأثرية العراقية في تبنّي تقنيات حديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، والتصوير ثلاثي الأبعاد، والنمذجة الافتراضية للمواقع الأثرية، بهدف توثيقها إلكترونيًا وضمان حفظها في حال تعرضها للتلف أو التدمير، وتُعد هذه التقنيات من أبرز الوسائل المستقبلية لصيانة التراث العراقي، لأنها تتيح للباحثين إمكانية دراسة المواقع عن بُعد، وإعادة تصورها رقمياً للأغراض الأكاديمية والسياحية [٤٤].

وعليه يمكن القول إن وسائل حماية وصيانة الآثار العراقية خلال القرن العشرين مثّلت تجربة متراكمة من التحديات والإنجازات، إذ واجه العراق فترات من التدهور بسبب الحروب والعقوبات، لكنه في الوقت نفسه قدّم نماذج متميزة في التعاون الدولي والبحث العلمي. ويُظهر تاريخ هذه الجهود أن الحفاظ على التراث ليس مسؤولية دولة واحدة أو مؤسسة بعينها، بل هو واجب وطني وإنساني مشترك يتطلب تكاتف جميع فئات المجتمع لضمان استمرار الذاكرة الحضارية للأمة.

المحور الرابع: دور السياسة الحكومية في استعادة القطع الأثرية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

شهد العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ حملة وطنية واسعة لاستعادة تراثه الأثري المنهوب، اتسمت بتفاعل مؤسسات الدولة والمجتمع على حدٍّ سواء، فقد أسهمت الوزارات العراقية، إلى جانب المرجعيات الدينية والمنظمات المدنية، في بناء جهد شامل يهدف إلى حماية الهوية الحضارية للعراق وإعادة ما سُرق من ممتلكاته الثقافية، وترافقت هذه الجهود مع مبادرات فردية أظهرت وعيًا شعبيًا متصاعدًا بأهمية الإرث التاريخي، إذ بادر عدد من المواطنين إلى إعادة قطع أثرية إلى المتحف العراقي، سواء عبر شرائها من الأسواق السوداء أو الاحتفاظ بها مؤقتًا بقصد حمايتها إلى حين استقرار الوضع الأمني [٤٥].

لعبت المؤسسات الدينية، لاسيما المساجد، دورًا مركزيًا في هذا الجهد الوطني، إذ خُصصت خطب الجمعة للتحذير من تداول الآثار المنهوبة وحثّ الناس على تسليمها للجهات المختصة، كما شكّلت الفتوى الصادرة عن المرجع الديني السيد علي

السيستاني، والقاضية بتحريم بيع وتداول الممتلكات الأثرية، منعطفًا مهمًا أسهم في تشجيع المواطنين على إعادة ما بحوزتهم من قطع، وقد تحولت المساجد في تلك المرحلة إلى مراكز رئيسية لاستلام القطع الأثرية وتسليمها إلى الجهات الحكومية، وعلى المستوى الرسمي، استندت الحكومة العراقية إلى المادة (٣٧) من قانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢م التي توجب متابعة واستعادة الآثار المسروقة والمهربة إلى الخارج [٤٦]، وتركزت الإجراءات الحكومية على متابعة المزادات العالمية، وتفعيل القنوات الدبلوماسية، وتقديم الدعاوى القانونية ضد الجهات التي تحتفظ بآثار عراقية بطرق غير مشروعة، غير أنّ الحكومة واجهت تحديات قانونية كبيرة، لا سيما صعوبة إثبات إخراج الآثار بطرق غير شرعية في ظل تشريعات واتفاقيات دولية تحدّ من إمكانية مطالبة العراق باستعادة القطع المنهوبة، ويُعد عدم الأثر الرجعي لاتفاقية معهد توحيد القانون الخاص لعام ١٩٩٥ (UNIDROIT) أحد أبرز التحديات، إذ حال دون المطالبة القانونية بالكثير من القطع التي نُهبت قبل دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ [٤٧].

وبالرغم هذه العقبات، نجحت السياسة الحكومية في تعزيز تعاون دولي واسع، خصوصًا مع الولايات المتحدة، التي نصَّت اتفاقية الصداقة والتعاون الثنائية معها على دعم جهود بغداد في استعادة آثارها وترميم مواقعها التاريخية. وأسهمت مشاريع مشتركة مثل "مشروع مستقبل بابل"، وكذلك تطبيق "قانون الحماية الطارئة الأمريكي للآثار الثقافية العراقية لعام ٢٠٠٤"، في استعادة آلاف القطع، إذ تمكن العراق من استرجاع أكثر من ٥٠٠٠ قطعة أثرية من الولايات المتحدة وحدها خلال العقد الأول بعد ٢٠٠٣، و أثمرت الجهود الدبلوماسية عن استرجاع آلاف القطع من دول عديدة، من أبرزها: [٤٨].

١. **سوريا (٢٠٠٨): إعادة أكثر من ٧٠٠ قطعة أثرية.**
٢. **البيرو (٢٠٠٩): ضبط ثلاثة ألواح مسمارية في مطار ليما الدولي.**
٣. **الأردن (٢٠١٩): تسليم ١٣٠٠ قطعة أثرية.**
٤. **الولايات المتحدة (٢٠٢١): استعادة نحو ١٧ ألف قطعة أثرية، معظمها من مقتنيات "متحف الكتاب ا**
٥. **لبنان (٢٠٢٢): استعادة ٣٣٧ قطعة صادرتها السلطات من متحف نابو.**
٦. **سويسرا (٢٠٢٤): إعادة ثلاث قطع أثرية ثبت دخولها بطرق غير شرعية.**

وبحسب إحصائيات المتحف الوطني العراقي، بلغ عدد القطع المستردة نحو ٤٦,٦١٧ قطعة أثرية إضافة إلى ٢٢,٠٠٠ مسكوكة نقدية وأكثر من ٤٠٠٠ قطعة تحمل أرقامًا متحفية، ومن بين أهم القطع المستعادة: الإناء النذري من الوركاء، ورأس الملك سرجون الأكدي، ووجه الفتاة السومرية أما على صعيد "الاسترداد الكبير"، فقد شهد العراق عمليات بارزة لاستعادة قطع ثمينة من الولايات المتحدة وبريطانيا. ففي الولايات المتحدة، استعادت الحكومة العراقية مجموعات ضخمة من الرقم الطينية والآثار السومرية، كان أبرزها عملية استعادة ١٧ ألف قطعة عام

٢٠٢١، إضافة إلى آلاف القطع التي صادرتها الجمارك الأميركية بعد ثبوت دخولها بطرق مخالفة للقانون، وفي بريطانيا، أعاد "المتحف البريطاني" وعدد من المؤسسات الرسمية مجموعة من الألواح المسمارية التي ثبت نهبها بعد عام ٢٠٠٣ [٤٩] .

التحديات التي واجهت التراث الأثري العراقي في القرن العشرين

يُعدّ التراث الأثري العراقي من أغنى وأقدم التراث الإنساني في العالم، إذ يمثل إرث حضارات وادي الرافدين التي أبدعت الكتابة، والتشريع، والعمران، والفنون، غير أنّ القرن العشرين حمل معه سلسلة من التحديات التي عرّضت هذا التراث للخطر، نتيجة لتقلبات سياسية واضطرابات اقتصادية وتدخلات خارجية، فضلاً عن ضعف الوعي الثقافي والإداري في فترات معينة. وقد أثرت هذه العوامل مجتمعة في بنية العمل الأثري العراقي، وأدت إلى فقدان العديد من الكنوز الأثرية وتشويه صورة التاريخ الحضاري للعراق [٥٠].

أولاً: التحديات السياسية والحروب

تعد الحروب والصراعات السياسية من أبرز التحديات التي واجهت التراث الأثري العراقي خلال القرن العشرين فقد عانى العراق من اضطرابات متعاقبة منذ نهاية العهد العثماني، مروراً بالحربين العالميتين، ثم الحروب الإقليمية التي تركت أثراً بالغاً على المواقع والمتاحف الأثرية، فقد مرت المتاحف العراقية، ولا سيما بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٣، بفترات عصيبة نتيجة لتتابع الحروب والحصار الاقتصادي، فقد أثّرت الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨) وحرب الخليج الثانية (١٩٩١) ثم الحصار الاقتصادي الممتد حتى عام ٢٠٠٣ تأثيرًا مباشرًا على المتاحف من نواحٍ عدّة، أبرزها توقف عمليات التنقيب وانعدام إمكانية رفد المتاحف بمعروضات جديدة. كما أدى الوضع الأمني المتدهور إلى انخفاض أعداد الزائرين، خصوصًا الأجانب، ما انعكس سلبًا على الموارد الاقتصادية والسياحة الثقافية التي كانت تمثّل موردًا مهمًا للبلاد [٥١]

ثانيًا: التحديات الإدارية والعلمية: عانت المؤسسات الأثرية والمتاحف العراقية خلال تلك الفترة من نقص الكوادر المتخصصة والعلماء ذوي الخبرة في قراءة اللغات القديمة وفك رموز النصوص المسمارية، وقد كان لوفاة أبرز رواد علم الآثار العراقيين – مثل طه باقر (١٩٨٤)، وفرج بصمه جي ١٩٨٧، وعزّ الدين الصندوق ٢٠٠٢ – أثر واضح في تراجع النشاط الأكاديمي الأثري وغياب خلف علمي يسدّ الفراغ الذي تركوه [٥٢]، كما واجهت المتاحف قلة الاهتمام الرسمي بجوانب التدريب والتأهيل العلمي، وندرة البحوث التي تتناول تطوير العمل المتحفي أو تفعيله في مجالات الثقافة والفنون والتراث الشعبي ويُضاف إلى ذلك ضعف استخدام الوسائل الإعلامية في إبراز أهمية المتاحف ودورها الثقافي والاقتصادي، مما أسهم في انخفاض الوعي المجتمعي تجاهها وتراجع الإقبال الشعبي والعلمي عليها، إلى جانب

ذلك، فإن قلة التعاون مع الخبرات الأجنبية، ولا سيما من الدول ذات التجارب العريقة في مجال المتاحف مثل فرنسا وإيطاليا، حدّ من فرص تبادل الخبرات وتطوير أساليب العرض والحفظ كما أن صِغر مساحات المتاحف العراقية مقارنة بتزايد الاكتشافات الأثرية وعدم تناسبها مع حجم المجموعات الأثرية المكتشفة، شكّل تحديًا آخر أمام توسع النشاط المتحفي [٥٣].

ثالثًا: التحديات الاقتصادية والاجتماعية: انعكست الأوضاع الاقتصادية الصعبة، خاصة خلال تسعينيات القرن العشرين، بشكل مباشر على واقع المتاحف والمواقع الأثرية، فقد أدى الحصار الاقتصادي (١٩٩١–٢٠٠٣) إلى انقطاع التمويل اللازم لمشاريع الترميم والصيانة، وإلى تراجع نشاط البعثات الأثرية العراقية والأجنبية، كما تسببت البطالة وغياب الوعي الثقافي بزيادة أعمال النهب والتنقيب غير الشرعي بحثاً عن المكاسب المادية، من جانب آخر، أثّر التوسع العمراني غير المنضبط على الكثير من المواقع الأثرية التي جرى طمسها أو تحويلها إلى مناطق سكنية دون توثيق علمي، وهو ما ساهم في فقدان جزء من الذاكرة التاريخية للمدن العراقية [٥٤].

رابعًا: التحديات القانونية والدولية: رغم إصدار العراق لقوانين مهمة مثل قانون الآثار لعام ١٩٣٦ وقانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢، فإن تطبيق هذه القوانين واجه عراقيل عديدة، من ضعف الرقابة إلى قلة التنسيق بين المؤسسات الحكومية. كما أن انشغال الدولة في الحروب والحصار أدى إلى ضعف تفعيل الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية التراث الثقافي، ومنها اتفاقية اليونسكو لعام ١٩٧٢، وبحسب تقرير يونيسكو عام ٢٠٠٨، فإن العراق واجه عزلة ثقافية دولية طويلة، حالت دون الاستفادة الكاملة من الدعم الدولي لحماية تراثه المادي وغير المادي [٥٥].

يتضح أن التراث الأثري العراقي واجه في القرن العشرين، وخصوصًا بين عامي ١٩٨٠ و٢٠٠٣، مجموعة معقدة من التحديات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية، تداخلت لتشكّل أزمة شاملة في مجال حماية التراث وقد أدّت هذه التحديات إلى تراجع مكانة العراق الحضارية في المجال الأثري رغم ما يمتلكه من عمق حضاري وإنساني فريد، إن تجاوز هذه التحديات يتطلب اليوم تعزيز السياسات الثقافية الوطنية، ودعم البحوث الأكاديمية، وتوسيع التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة لضمان استدامة الإرث الحضاري العراقي بوصفه جزءًا لا يتجزأ من التراث الإنساني العالمي.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الآثار العراقية تمثل حجر الزاوية في حفظ التراث الثقافي ، لما تحتويه من شواهد مادية توثق مسيرة الإنسان منذ فجر التاريخ ، وقد بيّن البحث أن الجهود العراقية خلال القرن العشرين أسهمت في بلورة هوية حضارية موحدة، إذ تحوّلت المتاحف والمؤسسات الأثرية إلى مراكز للتربية الوطنية، ورافعة للوعي الثقافي المشترك، كما أثبتت النتائج أن العراق لعب دورًا رياديًا في التعاون الأثري ، من خلال إيفاد الخبراء والبعثات إلى دول مثل ليبيا، واليمن، والإمارات، والبحرين، ومع ذلك، واجهت هذه الجهود تحديات جسيمة، أبرزها الحروب والنهب والقصور التشريعي أحيانًا، فضلاً عن ضعف الوعي المجتمعي بأهمية التراث.

نتائج البحث:

١. الآثار العراقية تمثل العمود الفقري للهوية الثقافية، وذاكرة حية للحضارات القديمة.
٢. نشأ الاهتمام الرسمي بحماية الآثار منذ عشرينيات القرن العشرين، مع تأسيس مديرية الآثار العامة سنة ١٩٢٤.
٣. تطور التشريع الأثري تدريجيًا حتى قانون الآثار والتراث رقم (٥٥) لسنة ٢٠٠٢ الذي شكّل نقلة نوعية في الحماية القانونية.
٤. المتاحف العراقية لعبت دوراً ثقافياً وتربوياً مهماً في تعزيز الانتماء الوطني.
٥. واجهت جهود الحماية تحديات كبرى نتيجة النزاعات والحروب وعمليات النهب الواسعة.
٦. التعاون العربي والدولي، ولا سيما مع اليونسكو والإيسيسكو، أسهم في دعم مشاريع الترميم والحماية.
٧. التعليم الأثري والمشاركة المجتمعية ساهما في رفع الوعي بقيمة التراث بوصفه جزءاً من الهوية الوطنية.

توصيات البحث:

١. ضرورة تعزيز التشريعات الخاصة بحماية الآثار، وتفعيل آليات تنفيذها.
٢. دعم برامج التوعية المجتمعية في المدارس والجامعات حول أهمية التراث الأثري.
٣. توسيع التعاون مع المنظمات الدولية لاستعادة الآثار المنهوبة.
٤. إنشاء مراكز وطنية متخصصة في الترميم والتوثيق الرقمي للمواقع الأثرية.
٥. إشراك المجتمعات المحلية في مشاريع صيانة التراث بوصفها شريكًا فاعلًا في الحماية.
٦. تفعيل الدبلوماسية الثقافية العراقية لاستعادة الدور الريادي في صون التراث الثقافي.

Conclusion

The study concluded that Iraqi antiquities represent a cornerstone of cultural heritage preservation, given that they contain material evidence documenting the history of humankind since the dawn of time, The research demonstrated that Iraqi efforts during the 20th century contributed to the formation of a unified cultural identity, as museums and archaeological institutions became centers for national education and a catalyst for shared cultural awareness. The findings also demonstrated that Iraq played a leading role in archaeological cooperation by dispatching experts and missions to countries such as Libya, Yemen, the United Arab Emirates, and Bahrain. However, these efforts faced significant challenges, most notably wars, looting, and occasional legislative shortcomings, as well as a lack of public awareness regarding the importance of heritage.

Research Findings:

1. Iraqi antiquities represent the backbone of cultural identity and a living memory of ancient civilizations.
2. Official interest in the protection of antiquities emerged in the 1920s, with the establishment of the General Directorate of Antiquities in 1924.
3. Archaeological legislation evolved gradually until the Antiquities and Heritage Law No. (55) of 2002, which marked a qualitative leap in legal protection.
4. Iraqi museums have played an important cultural and educational role in fostering national identity.

5. Protection efforts faced major challenges as a result of conflicts, wars, and widespread looting.
6. Arab and international cooperation, particularly with UNESCO and ISESCO, contributed to supporting restoration and protection projects.
7. Archaeological education and community engagement have contributed to raising awareness of the value of heritage as part of national identity.

Research Recommendations:

1. The need to strengthen legislation on the protection of antiquities and to activate mechanisms for its implementation.
2. Support for community awareness programs in schools and universities regarding the importance of archaeological heritage.
3. Expanding cooperation with international organizations to recover antiquities

الهوامش :

(١) حنان محمد القيسي، الحماية القانونية للآثار والتراث الحضاري والثقافي، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، بغداد، ٢٥ نيسان ٢٠١٨، من ١.

(٢) عمر جاسم العزاوي، علم الاثار نشأته وتطوره، دار الكتب العلمية ،ط١، لبنان ، ٢٠١٣، ص ٨٦-٩٠.

(٣) غصون مزهر حسين، صبا حسين مولى ، دور المتاحف في حفظ التراث والاثار العراقية، مجلة الاداب ، جامعة بغداد، المجلد، العدد دور العلوم الإنسانية في إدارة التحولات الاجتماعية، ٢٠١٩، ص ٢٣٠-٢٣١.

(٤) ثامر الحيدري ، أهمية الآثار والمتاحف في حفظ التراث الثقافي، مقال منشور على موقع درر العراق عبر الرابط : https://www.dorar-aliraq.net/threads/1336376

(٥)هيلين نعمة حطاب عبد الرضا ناصر محسن و مسلم علاوي شبلي تقييم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لاداء المتاحف دراسة استطلاعية لعينة من المتاحف العراقية في اربيل وبغداد وبابل وكربلاء، بحث منشور مجلة الاقتصادي الخليجي العدد (٤٢) ايلول ٢٠١٩، ص ٢٣٨.

(٦) عقيل مكي كاظم ، واقع المتاحف العراقية ودورها الثقافي والاقتصادي لمدة من عام ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٣، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية - المجلد (٧) - العدد (١٣) - لسنة ٢٠٢٥، ص١٢١-١٢٢.

(٧) اليونسكو ، بحوث ومناقشات ندورة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث ، المركز الاقليمي العربي للبحوث والتوثيق في العلوم الاجتماعية – القاهرة ، دار نافع للطباعة والناشر ، ١٩٨٥.ص٢٩-٤٦ .

(٨) عمر جسام العزاوي، المصدر السابق ،ص١١٣.

(٩) فوزي رشيد ، طه باقر حياته وآثاره ،بغداد ١٩٨٧،ص ٢٥.

(١٠) طارق مظلوم، تنقيبات البعثة الآثارية العراقية في منطقة مليحة الشارقة - دولة الإمارات العربية المتحدة"، سومر، المجلد ٢٩ الجزء ٢١، ١٩٧٣، ص ١٧٣؛ ربيع القيسي، تحريات وتنقيبات أثرية في دولة الإمارات العربية المتحدة - الخليج العربي - "، سومر، المجلد (٣١) الجزء ٢١، ١٩٧٥، ص ٧٥.

(١١) قحطان رشيد صالح، الكشاف الأثري في العراق، بغداد، ١٩٨٧. ص٣٠١.

(١٢)جابر خليل ابراهيم، النشاط الآثاري في العراق ١٩٦٨ - ١٩٨٥ العمل .٤ الحقلي"، التربية والعلم، العدد ٥، بغداد، ١٩٨٧ص٨٣.
(١٣) عمر جاسم العزاوي، المصدر السابق ،ص١٤٤-١٤٥.
(١٤) قاسم جباري لطيف المرشدي، أهمية الآثار والتراث الحضاري في العراق ومدى فاعلية الإجراءات القانونية في حمايتها، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية للدراسات الإنسانية والاجتماعية، المجلد (٣) الإصدار (٢) ٢٠٢٢،ص ١٧٤-١٧٥.
(١٥) حسين خليل مطر، دور القانون في حماية تاريخ الدول الاثار العراقية (نموذجاً) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٦٦، ٢٠٢٤، جامعة الكوفة ، ص ٦٩٨.
(١٦) أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٢٧ ، ١٩٤١)، ط ١ ، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨،
ص ٣٩٦، وينظر كذلك: عامر سليمان العراق في التاريخ القديم (موجز التاريخ السياسي)، ط ١ ، المؤسسة اللبنانية للكتاب
الأكاديمي، بيروت، ٢٠١٤ ، ص ٧٠.
١٧طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول، دار الورّاق، ٢٠٠٢، ص ١٥.
١٨ فوزي رشيد، حضارة وادي الرافدين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤، ص ٢٢.
(١٩)عبد الأمير الحمداني و محمود القيسي، الآثار والتراث في العراق، دار المأمون، بغداد، ٢٠١٠، ص ٤١–٤٣.
(٢٠) جريدة الوقائع الرسمية،بغداد، العدد ٤٥٦٠، ٢٨اب ٢٠١٩
(٢١) قاسم جباري لطيف المرشدي، المصدر السابق، ص١٧٧-١٧٨.
(٢٢) احمد، سامح محمد جمال الآثار والمواقع التاريخية وحمايتها أثناء وبعد النزاعات المسلحة، مجلة القانون الدولي الدراسات البحثية، العدد الثاني تشرين الأول ٢٠١١، ص١١١.
(٢٣) قاسم جباري لطيف المرشدي، المصدر السابق، ص١٧٨.
(٢٤) احمد تقي فضيل، المسؤولية الدولية للولايات المتحدة الامريكية وحلفائها عن تهريب الاثار العراقية اثناء احتلال العراق عام ٢٠٠٣، مجلة واسط للعلوم الانسانية ،مجلد٢١،العدد ١، الجزء١، ٢٠٢٥.جامعة واسط، ص ٤٦٦-٤٦٧.
(25) The Daily Journal of the United States Governmen,Import Restrictions Imposed on Archaeological and Ethnological Material of Iraq,A Rule by the U.S. Customs and Border Protection and the Treasury Department on 04/30/2008 : منشور عبرالرابط
https://www.federalregister.gov/documents/2008/04/30/E8-9343/import-restrictions-imposed-on-archaeological-and-ethnological-material-of-iraq?utm_source=chatgpt.com
(٢٦) عمر جاسم العزاوي ، المصدر السابق، ص٩٤-٩٧.
(٢٧) - الحسني، صادق هادي المؤتمر الثاني للآثار في البلاد العربية، سومر، مجلد ١٤، الجزء ١+٢، بغداد، ١٩٥٨، ص١٩١-٢٠٠.
(٢٨) عمر جاسم العزاوي ، المصدر السابق، ص ٩٩-١٠٢.
(٢٩) فؤاد سفر ، صادق الحسني ، صيانة الابنية الاثرية في العراق ، دار الجمهورية –بغداد، ١٩٦٥، ص ١٠-٣٧.
(٣٠) عمر جاسم العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٣٨.
(٣١) المصدر نفسه ، ص١٠٢-١٠٦.

(٣٢) احمد عيسى فرج عبدالكريم ،إشراك المجتمع المحلي في حماية الموروث والاثار في قورينا (كيريني) : مجلة دلالات ، العدد الثامن، يوليو ٢٠٢٣، : ترجمة محمد عمر محمد عبد ربه ،ص ٣١٢-٣١٦.

(٣٣) عمر جاسم العزاوي ، المصدر الساق، ص ١٣٢.

(٣٤) بيت الحكمة ، جهود العراقيين من الجيل الثاني في التنقيبات الآثارية في العراق، ندوة علمية قدمها مجموعة من الباحثين في بيت الحكمة بتاريخ ٢٨-١١-٢٠١٦، للمزيد عبر الرابط : https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=565

(٣٥) عمر جسام العزاوي ، اقسام علم الاثار في الجامعات العراقية و سبل تطوير الدراسات الاكاديمية فيها ، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية - المجلد الثالث - العدد الرابع - السنة الثالثة -+ شباط ٣٠١٦م ، جامعة سامراء، ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٣٦) عمر جاسم العزاوي، علم الاثار نشأته وتطوره ، المصدر السابق، ص١٣٢-١٣٥.

(٣٧) عمر جاسم العزاوي، علم الاثار نشأته وتطوره، ص ١٣٧-١٤٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٤١-١٤٢.

(٣٩) قاسم جبار المرشدي ، المصدر السابق ، ص ١٧٥؛ إسراء فاضل حبيب خليل ، حماية التراث الطبيعي في القانون الدولي أهوار جنوب العراق أنموذجا رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة كربلاء ٢٠١٨، ص١-٢.

(٤٠) سامح محمد جمال احمد ، المصدر السابق،ص ١٠٦-١٠٧.

(٤١) منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اتفاقية بشأن منع نقل واستيراد الممتلكات الثقافية بطريقة غير مشروعة ، باريس ، ص٣؛ثامر محمد، ومحمد عدنان ، الحماية الدولية للمتلكات الثقافية دراسة تطبيقية على الممتلكات الثقافية في محافظة ذي قار ، مجلة الحقوق ، المجلد الرابع ، العدد ١٥، السنة السادسة ، بغداد ، ٢٠١١، ٣٦ـــ٣٧؛ سامح محمد جمال احمد ، المصدر السابق، ص ١٠٩.

(٤٢) عماد عبد القادر محمد سعيد، دور المنظمات الدولية في حماية اثار وادي الرافدين، مجلة الاداب ، العدد خاص ، ٢٠١٩، جامعة بغداد، ص ٢١٣-٢١٧.

(٤٣) فاطمة بلحنافي، (٢٠١٥-٢٠١٦)، مبادئ القانون الدولي الثقافي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران ٢ محمد بن محمد الجزائر،(٢٠١٤-٢٠١٥)، ص١٥٢-١٥٩؛ يا سر عماد الهياجي ، دور المنظمات الدولية والاقليمية في حماية التراث الثقافي وإدارته وتعزيزه ، مجلة ادوماتو ، العدد ٣٤ يوليو،٢٠١٦، ص٩٣-٩٦.

(٤٤) هدى عدنان كاظم ، و نادية عبدالمجيد سلام ، دور التوثيق الرقمي في حفظ التراث الحضري، مجلة الاداب ، العدد (١٥٢) الملحق، جامعة بغداد، ٢٠٢٥، ص ١٤٦-١٥٥.

(٤٥) استعادة الآثار العراقية ، جريدة الجزيرة نت ، على الرابط : https://www.aljazeera.net/2008 -

(٤٦) العتبة الحسينية المقدسة ، كربلاء : ٩ توصيات للحفاظ على الاثار والتراث والمراقد الاسلامية في العراق، عبرالرابط : https://imamhussain.org/arabic/23143

(٤٧) احمد تقي فضيل ، المصدر السابق ، ص٤٦٨.

(٤٨) غصون مزهر حسين، صبا حسين مولى، المصدر السابق ، ص٢٣١-٢٣١.

(49) United Nations,Security Council, Distr.: General 5 June 2003 وLetter dated 3 June 2003 from the Permanent Observer of the League of Arab States to the United Nations addressed to the President of the Security Council , file:///C:/Users/asm/Downloads/S_2003_613-EN.pdf : عبر الرابط

(٥٠)الموقع الالكتروني التصنيف: علماء آثار عراقيون https://ar.wikipedia.org/wiki/

(٥١) عقيل مكي كاظم ، واقع المتاحف العراقية ودورها الثقافي والاقتصادي للمدة ١٩٨٠ ولغاية ٢٠٠٣، مجلة كلية الإسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والانسانية - المجلد (٧) - العدد (١٣) - لسنة ٢٠٢٥، ص ١١٩-١٢٠.

(٥٢) سرور ميرزا محمود، "اشهر علماء الاثار والمنقبين الأجانب والعراقيين في مواقع الاستكشاف لبلاد الرافدين" الجزء الثاني مقال منشور على مجلة كاردينيا لتاريخ ٢ نوفمبر -٢٠٢٤، عبر الرابط : https://www.algardenia.com/maqalat/

(٥٣) عقيل مكي كاظم ، المصدر السابق، ص ١٢٠.

(54) United States Institute of Peace (USIP), Iraq's Cultural Heritage: Preserving the Past for the Sake of the Future, 2008.pp1-4. المنشور عبر الرابط: https://www.usip.org/publication

(55) Melissa Nisbett, The end of history? The impact of the Gulf Wars (1990-1991 and 2003-present) on Iraq's cultural heritage المنشور عبر الرابط : https://2u.pw/WsVf9U

المصادر :

أولاً: الكتب العربية

١. أبو خلدون ساطع الحصري، مذكراتي في العراق (١٩٢٧–١٩٤١)، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٨.
٢. عامر سليمان، العراق في التاريخ القديم (موجز التاريخ السياسي)، ط١، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، ٢٠١٤.
٣. طه باقر، مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة، الجزء الأول، دار الورّاق، ٢٠٠٢.\
٤. فؤاد سفر وصادق الحسني، صيانة الأبنية الأثرية في العراق، دار الجمهورية، بغداد، ١٩٦٥.
٥. فوزي رشيد، حضارة وادي الرافدين، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٨٤.
٦. فوزي رشيد، طه باقر حياته وآثاره، بغداد، ١٩٨٧.
٧. قحطان رشيد صالح، الكشاف الأثري في العراق، بغداد، ١٩٨٧.
٨. اليونسكو، بحوث ومناقشات ندوة تكنولوجيا تنمية المجتمع العربي في ضوء الهوية والتراث، المركز الإقليمي العربي، القاهرة، دار نافع للطباعة، ١٩٨٥.

ثانياً: البحوث والمجلات المحكمة

١. أحمد تقي فضيل، "المسؤولية الدولية للولايات المتحدة وحلفائها عن تهريب الآثار العراقية أثناء الاحتلال ٢٠٠٣"، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، ٢٠٢٥.
٢. أحمد عيسى فرج عبد الكريم، "إشراك المجتمع المحلي في حماية الموروث في قورينا"، مجلة دلالات، ٢٠٢٣.
٣. أحمد سامح محمد جمال، "الآثار والمواقع التاريخية وحمايتها أثناء النزاعات المسلحة"، مجلة القانون الدولي للدراسات البحثية، ٢٠١١.
٤. ثامر محمد ومحمد عدنان، "الحماية الدولية للممتلكات الثقافية – ذي قار"، مجلة الحقوق، ٢٠١١.
٥. جابر خليل إبراهيم، "النشاط الآثاري في العراق ١٩٦٨–١٩٨٥"، مجلة التربية والعلم، ١٩٨٧.
٦. حسين خليل مطر، "دور القانون في حماية تاريخ الدول – الآثار العراقية نموذجاً"، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، ٢٠٢٤.
٧. حنان محمد القيسي، "الحماية القانونية للآثار"، مجلة دراسات قانونية، بيت الحكمة، ٢٠١٨.

٨. عقيل مكي كاظم، "واقع المتاحف العراقية ودورها الثقافي والاقتصادي ١٩٨٠–٢٠٠٣"، مجلة كلية الإسراء الجامعة، ٢٠٢٥.
٩. عماد عبد القادر محمد سعيد، "دور المنظمات الدولية في حماية آثار وادي الرافدين"، مجلة الآداب، ٢٠١٩.
١٠. عمر جسام العزاوي، علم الآثار نشأته وتطوره، دار الكتب العلمية، ٢٠١٣.
١١. عمر جاسم العزاوي، "أقسام علم الآثار في الجامعات العراقية وسبل تطوير الدراسات الأكاديمية"، مجلة الملوية للدراسات الآثارية والتاريخية، ٢٠١٦.
١٢. قاسم جباري لطيف المرشدي، "أهمية الآثار والتراث الحضاري في العراق"، مجلة جامعة الزيتونة الأردنية، ٢٠٢٢.
١٣. غصون مزهر حسين وصبا حسين مولى، "دور المتاحف في حفظ التراث"، مجلة الآداب، ٢٠١٩.
١٤. مسلم علاوي شبلي وآخرون، "تقييم العوائد الاقتصادية والاجتماعية لأداء المتاحف"، مجلة الاقتصادي الخليجي، ٢٠١٩.
١٥. هدى عدنان كاظم ونادية عبد المجيد سلام، "دور التوثيق الرقمي في حفظ التراث الحضري"، مجلة الآداب، ٢٠٢٥.
١٦. ياسر عماد الهياجي، "دور المنظمات الدولية في حماية التراث الثقافي"، مجلة أدوماتو، ٢٠١٦.

ثالثاً: الرسائل والأطاريح

١. إسراء فاضل حبيب خليل، حماية التراث الطبيعي في القانون الدولي – أهوار جنوب العراق، رسالة ماجستير، جامعة كربلاء، ٢٠١٨.
٢. فاطمة بلحنافي، مبادئ القانون الدولي الثقافي، أطروحة دكتوراه، جامعة وهران٢، الجزائر، ٢٠١٤–٢٠١٥.

رابعاً: مقالات الإنترنت

١. العتبة الحسينية المقدسة، "توصيات للحفاظ على الآثار والتراث في العراق"، عبر الرابط : https://imamhussain.org/arabic/23143
٢. بيت الحكمة، "جهود العراقيين من الجيل الثاني في التنقيبات الآثارية"، ٢٠١٦ الرابط : https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=565
٣. ثامر الحيدري، "أهمية الآثار والمتاحف في حفظ التراث الثقافي"، موقع درر العرا عبر الرابط : .https://www.dorar-aliraq.net/threads/1336376
٤. جريدة الجزيرة نت، "استعادة الآثار العراقية"، ٢٠٠٨ عبر الرابط : https://www.aljazeera.net/2008
٥. سرور ميرزا محمود، "أشهر علماء الآثار والمنقبين"، مجلة كاردينيا، ٢٠٢٤ عبر الرابط: /https://www.algardenia.com/maqalat

خامساً: المصادر الأجنبية

1. **Melissa Nisbett, The End of History? The impact** of the Gulf Wars o Iraq's cultural heritage.
2. The Daily Journal of the U.S. Government, Import Restrictions Imposed on Archaeological and Ethnological Material of Iraq, 2008.
3. United Nations Security Council, Letter dated 3 June 2003.
4. United States Institute of Peace (USIP), Iraq’s Cultural Heritage: Preserving the Past for the Sake of the Future, 2008.

سادساً: الوثائق الرسمية والمنظمات الدولية

١. جريدة الوقائع الرسمية، بغداد، العدد ٤٥٦٠، ٢٠١٩.
٢. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اتفاقية منع نقل واستيراد الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة، باريس

Sources:

First: Arabic books

1. Abu Khaldun Sati' Al-Husri, My Memoirs in Iraq (1927–1941), 1st ed., Dar Al-Tali'a Printing and Publishing, Beirut, 1968.
2. Amer Suleiman, Iraq in Ancient History (Summary of Political History), 1st ed., Lebanese Academic Book Institution, Beirut, 2014.
3. Taha Baqir, Introduction to the History of Ancient Civilizations, Volume 1, Dar Al-Warraq, 2002.
4. Fouad Safar & Sadiq Al-Hassani, Preservation of Archaeological Buildings in Iraq, Dar Al-Jumhuriya, Baghdad, 1965.
5. Fawzi Rasheed, The Civilization of Mesopotamia, Dar Al-Hurriya Printing, Baghdad, 1984.
6. Fawzi Rasheed, Taha Baqir: His Life and Works, Baghdad, 1987.
7. Qahtan Rasheed Saleh, The Archaeological Survey of Iraq, Baghdad, 1987.
8. UNESCO, Proceedings of the Workshop on Technology for Arab Community Development in Light of Identity and Heritage, Arab Regional Center for Research and Documentation, Cairo, Dar Nafe', 1985.

II. Peer-Reviewed Journals and Research Articles

1. Ahmed Taqi Fadheel, "International Responsibility of the United States and Its Allies for Looting Iraqi Antiquities during the 2003 Occupation," Wasit Journal of Humanities, 2025.
2. Ahmed Issa Faraj Abdulkarim, "Involving Local Communities in Heritage Protection in Cyrene," Dalalat Journal, 2023.
3. Ahmed Samih Mohamed Jamal, "Protection of Archaeological Sites during Armed Conflicts," Journal of International Law – Research Studies, 2011.
4. Thamer Muhammad & Muhammad Adnan, "International Protection of Cultural Properties – Thi Qar Case Study," Al-Huquq Journal, 2011.
5. Jaber Khalil Ibrahim, "Archaeological Activities in Iraq 1968–1985," Education & Science Journal, 1987.
6. Hussein Khalil Matar, "The Role of Law in Protecting State History – Iraqi Antiquities as a Model," Al-Kufa Journal of Legal and Political Sciences, 2024.
7. Hanan Mohamed Al-Qaisi, "Legal Protection of Antiquities," Legal Studies Journal, Bayt Al-Hikma, 2018.
8. Aqeel Maki Kazem, "The Reality of Iraqi Museums and Their Cultural and Economic Role 1980–2003," Al-Isra University Journal, 2025.
9. Imad Abdulqader Mohamed Saeed, "The Role of International Organizations in Preserving Mesopotamian Heritage," Al-Adab Journal, 2019.
10. Omar Jassim Al-Azzawi, The Science of Archaeology: Its Origins and Development, Dar Al-Kutub Al-Ilmiya, 2013.
11. Omar Jassim Al-Azzawi, "Departments of Archaeology in Iraqi Universities and the Development of Academic Studies," Al-Malawiya Journal of Archaeological Studies, 2016.
12. Qasim Jabari Lateef Al-Murshidi, "The Importance of Antiquities and Cultural Heritage in Iraq," Al-Zaytouna University Journal, 2022.

13. Ghusun Mazhar Hussein & Suba Hussein Mola, “The Role of Museums in Preserving Heritage,” Al-Adab Journal, 2019.
14. Muslim Alawi Shibli et al., “Assessment of the Economic and Social Returns of Museum Performance,” Gulf Economic Journal, 2019.
15. Huda Adnan Kazem & Nadia Abdulmajid Salam, “The Role of Digital Documentation in Preserving Urban Heritage,” Al-Adab Journal, 2025.
16. Yasser Imad Al-Hayaji, “The Role of International Organizations in Cultural Heritage Protection,” Adomato Journal, 2016.

III. Theses and Dissertations

1. Israa Fadel Habib Khalil, Protection of Natural Heritage in International Law – The Marshlands of Southern Iraq, Master’s Thesis, University of Karbala, 2018.
2. Fatima Belhanafi, Principles of International Cultural Law, Doctoral Dissertation, University of Oran 2, Algeria, 2014–2015.

IV. Online Articles

1. Al-Hussaini Holy Shrine, “Recommendations for Preserving Archaeological Sites and Cultural Heritage in Iraq,” https://imamhussain.org/arabic/23143
2. Bayt Al-Hikma, “Efforts of the Second Generation of Iraqis in Archaeological Excavations,” 2016, https://baytalhikma.iq/News_Details.php?ID=565
3. Thamer Al-Haidari, “The Importance of Antiquities and Museums in Preserving Cultural Heritage,” Durar Al-Iraq website, https://www.dorar-aliraq.net/threads/1336376
4. Al-Jazeera Net, “Restoring Iraqi Antiquities,” 2008, https://www.aljazeera.net/2008
5. Sarour Mirza Mahmoud, “Famous Archaeologists and Foreign & Iraqi Excavators in Mesopotamian Sites,” Al-Gardenia Journal, 2024, https://www.algardenia.com/m

V. Foreign Sources

1. Melissa Nisbett, The End of History? The Impact of the Gulf Wars on Iraq’s Cultural Heritage.
2. The Daily Journal of the U.S. Government, Import Restrictions Imposed on Archaeological and Ethnological Material of Iraq, 2008.
3. United Nations Security Council, Letter dated 3 June 2003.
4. United States Institute of Peace (USIP), Iraq’s Cultural Heritage: Preserving the Past for the Sake of the Future, 2008.

VI. Official Documents and International Organizations

1. Official Gazette, Baghdad, Issue 4560, 2019.
2. United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), Convention on the Means of Prohibiting and Preventing the Illicit Import, Export and Transfer of Ownership of Cultural Property, Pari.